

نُظْمُ دِيَارِ بَكْرِ الدَّارِ تَرْتَبِي عَمَلِ الْأَرَاتِقَةِ*

د. عماد الدين خليل

تمهيد

إن موضوع التنظيمات الادارية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ذو علاقة وثيقة بسياسات الامارات الارتقية وعلاقتها الخارجية ، إذ أن هذه التنظيمات كانت ، إلى حد ما ، القاعدة التي استند عليها الارتقية في توجيه نشاطهم نحو التوسع وإنشاء العلاقات بالدول والامارات المجاورة فعن طريق هذه التنظيمات يتمكن الأمير من السيطرة على الوضع الداخلي لامارته وتسييره وفق نظام معين يمكنه من استغلال الوسائل الاقتصادية والبشرية والحربية من أجل توسيع امارته وتحديد علاقاته بالآخرين . كما يمكنه من القضاء على الفوضى الداخلية والسير بامارته نحو التقدم والنمو في شتى المجالات .

□ وهكذا فإن بحث النظم ، على قلة المعلومات عنها وابتعاد المصادر عن محاولة ايراد تفاصيل حولها ، ضروري لتوضيح الأساس الداخلي الذي استندت إليه علاقات الارتقية الخارجية ، السياسية والعسكرية ، والتي تشكل القسم الأكبر من هذه الرسالة . ويظهر أن الارتقية حاولوا تنظيم أوضاعهم الداخلية ، وتمكنوا من تحسين النظم السائدة في المنطقة في الفترة السابقة ، كما أنهم اقتبسوا كثيراً من النظم التي عاصرتهم . ولكن المشكلة التي تعترضنا هنا هي : هل أن الارتقية

* صفحات من اطروحة دكتوراه بعنوان (الامارات الارتقية في ديار بكر).

أقاموا تنظيماتهم على انقاض جهاز سابق ، أم أنهم أنشأوها بالكلية انشاء جديداً ؟ . ومصدر هذه المشكلة هو عدم تأكيد المصادر على النواحي المتعلقة بالنظم وانصرافها إلى التأكيد على العلاقات السياسية والحروب بالدرجة الأولى ، ليس فقط بالنسبة لديار بكر ، وإنما بصورة عامة ، وهكذا تضعيع الاشارات المحدودة عن النظم في خضم من التفاصيل السياسية والعسكرية . ولإعطاء صورة عن المعالم الأساسية للنظم الارتقية ، تجدر الإشارة الى عدد من الاعتبارات ، أهمها :

١ - هناك إشارات إلى عدد من التنظيمات الادارية والاقتصادية في ديار بكر في الفترة التي سبقت تكوين الامارات الارتقية مباشرة ، مما يشير إلى أن المنطقة كانت قد بلغت - في تلك الفترة - مرحلة لا بأس بها من النضج الاداري والاقتصادي . وبمقارنة هذه التنظيمات بتلك التي عرفت لدى الأراتقة يتضح مدى ما أخذه هؤلاء عن سبقهم ومدى ما استحدثوه في هذا المجال .

٢ - إن سكوت المصادر عن بعض التنظيمات والامور الادارية والاقتصادية والاجتماعية ... في فترات معينة من التاريخ لايعني عدم وجودها ، بل من المحتمل أن المصادر ، بتركيزها على القضايا السياسية والحربية ، قد انشغلت عن ذكر الامور الحضارية . وهنا تجدر الإشارة إلى حقيقة هامة في المجال الحضاري تلك هي أن حدوث تحول سياسي أو حربي ، والانتقال من عهد إلى عهد آخر وسقوط الأمراء وقيام آخرين مكانهم ، لايعني سقوط التنظيمات القديمة قاطبة وقيام أخرى جديدة لا علاقة لها بسابقتها ، إذ أن ذلك يناقض استمرارية التماسك الاجتماعي والنظامي والبيروقراطي (الوظيفي) بعد حدوث هذه الرجاءات . فلا بد إذاً من القول بأن التنظيمات ، في خطوطها الأساسية ، لا يصيبها تغيير كبير إثر تلك الانقلابات ، وبصورة خاصة بالنسبة لطبقة الموظفين الصغار والمسؤولين الثانويين الذين يلعبون دوراً هاماً في استمرارية النظام والتماسك الإداري . وهكذا يمكن القول بأن الأراتقة

لم يقيموا مؤسسات ونظماً جديدة بالمرّة على المنطقة ، بل أنّ بعضها كان موجوداً ، واكتفى هؤلاء بأجراء بعض التعديلات عليها ، فضلاً عن ادخالهم نظاماً جديدة مقتبسة عن الدول المعاصرة كالسلاجقة والأيوبيين والمماليك .

٣- لم تقم الامارات الارتقية دفعة واحدة ، بل قامت في فترات زمنية متباعدة ، وليس هذا فحسب ، بل أنّ كلاً من هذه الامارات بدأت بمدينة أو حصن واحد وأخذت تتسع بالتدريج بضم أماكن جديدة إليها . وهذا يشير ، من ناحية سياسية وحضارية ، إلى عدم حدوث تغيير أساسي إثر قيام الامارات الارتقية ، وإن من المؤكد قيام الارتقية كثير من الأحيان ، باقتباس شبه تام لما كان موجوداً سابقاً . ويشير كاهين إلى أنّ التنظيم الداخلي للأرتاقية وحضارتهم بصورة عامة كانت تنقصهما الأصالة بحيث لا تستحقان دراسة شاملة خاصة بهما . فالامارات الارتقية كانت تشكل ، فيما عدا خربت ، جزءاً من العالم الاسلامي منذ عهد الفتوحات الاسلامية وإن المناطق التي حكمها الأرتاقية استمرت تحكم من قبل نفس السكان وبنفس القوانين التي كان يعمل بها سابقاً ، ويتساءل كاهين فيما إذا كان لنظام حكم الأرتاقية أية ميزات خاصة سواء اكانت أصيلة أم غير أصيلة . (١) هذا فضلاً عن أنّ ايران والعراق والشام كانت قد تأثرت جميعاً - كما يشير فيت - في هذه المرحلة التاريخية ، إلى حد كبير أو صغير بما أنشأه السلاجقة من نظم حربية واقتصادية وما لجأوا إليه من انشاء المدارس (٢) . وقد أشار القلقشندي إلى هذه المؤثرات الحضارية للسلاجقة والاتبكيات التي تفرعت عنها في مختلف أنحاء المنطقة المذكورة ، بحيث أنّ أهم الدول والامارات التي قامت في أنحاءها كانت تستمد نظمها من هؤلاء في معظم الأحيان . (٣) ويعود كاهين فيشير إلى أنّ دخول العنصر التركماني - الذي يتبني إليه الأرتاقية - إلى ديار بكر لم يكن له أي تأثير في فعاليات القطر الاقتصادية التقليدية التي كانت قائمة

(١) Enc. Isl . art. Artukids . New ed.

(٢) L'Egypte Arabe, P . 330 .

(٣) صبح الاعشى ٥ / ٤ .

على الزراعة وتربية الحيوانات ومناجم الحديد والنحاس والتجارة مع العراق والأناضول (٤) . وهذا يشير بدوره إلى أن ناحية من أهم نواحي النظم الارتقية لم تكن مبتكرة وإنما اعتمدت على ما كان سائداً من قبل . هذا فضلاً عن أن السمة العربية الأصلية للحضارة الارتقية استمرت تحتل مكانة كبيرة في ديار بكر متمثلة في الشعر العربي الذي لقي رواجاً لدى الأراتقة وفي العدد الكبير من الشعراء الذين خرجتهم أو استقبلتهم ديار بكر في عهد الأراتقة .

٤ - ثمة نتيجة تتمخص عن الاعتبار السابقة ، وهي أن كل دراسة للنظم التي التزمها الدولة السلجوقية أو الدول والإمارات التي أخذت عنها كالأيوبيين (٥) تلقي ضوءاً في الوقت ذاته على المعالم الأساسية للنظم الارتقية ، خاصة وان الامارات الارتقية امتدت ، في بعض الأحيان ، فشملت مدناً ومواقع كانت ذات طابع سلجوقي كحلب والمواقع المحيطة بها .

٥ - شكل الأراتقة ثلاث إمارات ضمّ كل منها عدداً من المدن والمواقع وعلى الرغم من وجود بعض الاختلافات الثانوية في نظم تلك الإمارات فيما بينها أو فيما يتعلق بنظم مدن كل إمارة منها على حدة ، إلا أنها تتشابه جميعاً في خطوطها الأساسية وكبار موظفيها وطبيعة حياتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ولذا سيجيء بحث حضارة ونظم هذه الإمارات والوحدات المدنية كوحدة كاملة دون تجزئة .

٦ - أورد بعض المؤرخين عدداً من الإشارات إلى ما كان سائداً من نظم في السنوات التي سبقت ورافقت ظهور اولى الإمارات الارتقية في ديار بكر حيث كانت تحكم الإمارة المروانية الكردية (٣٨٠ - ٤٧٨ هـ = ٩٩٠ - ١٠٨٥ م) (٦) وبعض الأمراء السلاجقة ، مما يلقي ضوءاً على الأسس التي اعتمدها الأراتقة في تنظيماتهم . ويتضح من استعراض الروايات التي أوردتها الفارقي في هذا

(٤) Enc .Isl. art. Artukids, New ed.

(٥) القلقشندى ، صبح الاعشى ٥/ ٥ .

(٦) الفارقي ، تاريخ آمد (القسم المنشور) ص ٢٤٧ - ٢٤٨ ونقل عنه ابن شداد ، الأعلام (مخطوطة ٩٩ آب) .

المجال ونقلها عنه ابن شداد ، إن ديار بكر كانت قد بلغت خلال الفترة المذكورة درجة لا بأس بها من النمو في نظمها الإدارية ، وظهر فيها عدد من الأجهزة والمناصب التي كان أصحابها يقومون بتسيير شؤون الإدارة كالقضاء ونيابة القضاء (٧) والخطابة (٨) والحسبة (٩) والنظر على الوقف (١٠) والديوان (١١) والاستيفاء (١٢) والوزارة (١٣) والولاية (١٤) والحجابه (١٥) ومحافظة البلد (١٦) ودار الضرب (١٧) . وهناك من الضرائب المؤن و الاعشار والاقساط والكلف والحراج (١٨) ، كما يتضح الدور الهام الذي كان يلعبه القضاء في المجالين السياسي والعمرائي حيث كانت الظروف السياسية تلعب دورها في تسلمهم المناصب القضائية ، لذا لم يكن أحدهم يستقر في منصبه طويلاً . وقد تدخل القضاء في تعيين الحكام وعزلهم (١٩) . وكان المحتسب يتمتع ، كذلك ، بصلاحيات واسعة فكان يسهم في فرض الضرائب والرسوم على الأهالي ، كما كان يقوم أحياناً بتولي أمور المدينة (٢٠) أما

- (٧) الفارقي ، تاريخ آمد ص ١٩٧ - ١٩٩ ، ٢٦٦ - ٢٦٧ ، ٢٧٩ .
(٨) الفارقي ، تاريخ آمد ص ٢٦٦ - ٢٦٧ .
(٩) الفارقي ، تاريخ آمد ص ٢٤٤ - ٢٤٧ ، ٢٦٦ - ٢٦٧ ، ابن شداد ، الأعلام (مخطوطة ٩٩ آ) .
(١٠) الفارقي ، تاريخ آمد ص ١٩٧ - ١٩٩ .
(١١) الفارقي ، تاريخ آمد ص ٢٨٣ - ٢٨٤ ، ابن شداد ، الأعلام (مخطوطة ١٠١ آب) .
(١٢) الفارقي ، تاريخ آمد ص ٢٨٣ - ٢٨٤ ، ابن شداد ١٠١ آب .
(١٣) الفارقي ، تاريخ آمد ص ١٩٧ - ٢٠٠ ، ٢٣٦ - ٢٣٧ ، ٢٤٤ - ٢٤٧ ، ٢٧١ ، ابن شداد ٩٧ ب ، ٩٩ آ .
(١٤) الفارقي ص ٢٤٤ - ٢٤٧ ، ٢٧٩ ، ٢٨١ - ٢٨٢ ، ابن شداد ٩٩ آ ١٠١ آ .
(١٥) الفارقي ، تاريخ آمد ص ٢٧١ .
(١٦) الفارقي ص ٢٣٠ - ٢٣٢ ، ابن شداد ، الأعلام (مخطوطة ٩٧ آ) .
(١٧) الفارقي ص ٢٧٤ - ٢٧٥ .
(١٨) الفارقي ص ٢٣٦ - ٢٣٧ ، ٢٧٤ - ٢٧٥ ، ابن شداد ٩٧ آ .
(١٩) الفارقي ص ١٩٧ - ٢٠٠ ، ٢٣٠ - ٢٣٢ ، ٢٣٦ - ٢٣٧ ، ٢٤٤ - ٢٤٧ ، ٢٦٦ - ٢٨٤ ، ابن شداد ٩٧ آ ب ، ٩٩ آ ، ١٠٠ آب ١٠١ آب .
(٢٠) الفارقي ص ٢٦٦ - ٢٦٧ ، ٢٦٩ .

الوزير فكان يمثل السلطة العليا في البلاد ، وقد فوض في أحيان كثيرة صلاحيات واسعة شملت تنصيب ولي العهد أثر وفاة سلفه ، والاشراف على النواحي العمرانية والمالية مما أتاح لبعض الوزراء الحصول على الثروة عن طريق المصادرات وابتزاز الأموال ، وبلغ من صلاحية الوزراء أن أحد حكام ميفارقين ردّ الى وزيره - المعين - «جميع الأمور» ، ويظهر أن الوزير بتمتعه بهذه الصلاحيات حدّ من أهمية الوالي الذي لم يعد له دور يذكر في تسير شؤون البلد ، اللهم إلا في الحالات التي كان الوزير يغيب خلالها ، أو تشغل وظيفته (٢١) .

ولم تحدد الروايات الآنفه طبيعة العلاقات الإدارية بين مختلف الموظفين بشكل دقيق . وتجدر الإشارة هنا إلى أن عدداً من الوظائف السالفة لم يكن ثابتاً بل كان معرضاً للاستغناء عنه في أحيان كثيرة .

وقد تأثر التقدم الاقتصادي والعمراني للمنطقة بالظروف السياسية تأثراً كبيراً بسبب اختلاف الحكم عليها واتباعهم أساليب مختلفة ، فمنهم من كان يعمل على الإصلاح بإسقاط الضرائب المجحفة والتوسع في الإعمار (٢٢) ، ومنهم من كان يتبع أساليب البطش والتنكيل وزيادة الضرائب مما اضطر عدداً من الأهالي إلى الجلاء (٢٣) .

ويمكن القول بأن المنطقة بلغت درجة كبيرة من التقدم الإداري والعمراني والاقتصادي في أواخر حكم الإمارة المروانية في ديار بكر ، حيث انصرف حكامها إلى الإصلاح والاعمار (٢٤) ولكن ما أن سقطت تلك الإمارة ، حتى غدت ديار بكر عرضة للفتن والاطماع ، حيث تناوبها الحكام وطمع الأمراء المجاورون بضياعها وقراها مما أدى إلى تدهور أوضاعها العامة ،

(٢١) الفارقي ص ١٩٩ - ٢٠٠ ، ٢٣٦ - ٢٣٧ ، ٢٤٤ - ٢٤٧ ، ٢٧١ ، ٢٨١ - ٢٨٢ ابن شداد ٩٧ ب ، ٩٩ آ ، ١٠١ آب .

(٢٢) الفارقي ص ١٩٩ - ٢٠٠ ، ٢٣٦ - ٢٣٧ ، ٢٧٤ - ٢٧٥ ، ابن شداد ٩٧ ب .

(٢٣) الفارقي ص ٢٤٤ - ٢٤٧ ، ابن شداد ٩٩ آ .

(٢٤) الفارقي ص ١٩٩ - ٢٠٠ ، ٢٠٣ - ٢٠٤ ، ابن شداد ٩٣ آب .

فاستولى عليها ، كما ذكر الفارقي « الظلم والجور والخراب ، وافتقر أهلها ، وإلى الآن - حوالي منتصف القرن السادس - لم ترجع إلى عشر عشر ما كانت عليه في أيام نظام الدين (المرواني) » (٢٥) . وهذا يعطي صورة مقارنة عن الوضع الاقتصادي لديار بكر قبيل الأرتقية وفي مطلع حكمهم .

الادارة الأرتقية

كان نظام الحكم في الإمارات الأرتقية قائماً على الأساس الوراثي فالابن يعقب أباه في الحكم ، وأحياناً تنتقل السلطة إلى الأخ في حالة عدم وجود وريث أو عدم تمتع الابن بالمؤهلات الكافية ولكن كثيراً ما كان يحدث أن الوريث يخلف أباه على الحكم حتى ولو كان طفلاً ، وهذا هو الذي أتاح لبعض أفراد الحاشية الاستئثار بالحكم الفعلي وتوجيه الأمراء الأطفال وفق هواهم (٢٦) وكانت المؤامرات داخل البلاط الأرتقي لا تقف عند حد ، ليس فقط بين الأمراء وكبار رجال الحاشية ، بل بين الأمراء أنفسهم (٢٧) .

(٢٥) الفارقي ، تاريخ آمد ص ٢٠٣ - ٢٠٤ ، ابن شداد ، الأعلام (مخطوطة ٩٣ آ ب) .
(٢٦) تولى حسام الدين يولق أرسلان الحكم بعد أبيه أيلغازي عام (٥٨٠ هـ = ١١٨٤ م) وكان طفلاً فقام بتربيته نظام الدين البقش مملوك أبيه واستأثر بالحكم هو ومملوك آخر يدعى لؤلؤ ولم يزل الأمر كذلك إلى أن توفي الولد عام (٥٩٥ هـ = ١١٩٩ م) ، وكان له أخ أصغر منه هو قطب الدين أرسلان فعينه البقش مكان أخيه في الحكم « وليس له منه إلا الاسم ، والحكم للنظام ولؤلؤ » . ولكن قطب الدين مالبت أن أخذ يتحين الفرص للتخلص من نفوذها وواطأ على ذلك جماعة من الأمراء والمماليك ومن ثم تمكن من اغتيالها عام (٦٠١ هـ = ١٢٠٤ م) وإخراج منائيه من ماردین وتعزيز أنصاره ، وبذلك تمكن من ممارسة مهام الحكم بشكل فعلي . انظر ابن الأثير ، الكامل ١١ / ٢٠٧ ، ابن العبري ، مختصر ص ٣٨١ - ٣٨٢ ، ابن شداد ، الأعلام (مخطوطة ١٠٥ ب) .

(٢٧) في عام ٦٣٦ (وقيل ٦٣٧ هـ) اغتيل الملك المنصور ارتقى أمير ماردین على يد ممالیکه بسبب الخلاف الذي حدث بينه وبين ابنه الملك السعيد ایلغازي واعتقال الأخير ، مما دفع ابنه إلى تدبير هذه المؤامرة لاغتيال جده والافراج عن أبيه . وما أن استقر السعيد في الحكم حتى قام باعتقال أكبر اخوته حيث كان يشكل خطراً على نفوذه ، ومن ثم استقام له الأمر . انظر : ابن الفوطي ، الحوادث الجامعة ص ١١٦ - ١١٧ ، سبط ابن الجوزي ، مرآة ٨ / ٧٣٠ ، ابن شداد ، الأعلام (مخطوطة ١٣٤ ب - ١٣٥ آ) . وفي عام ٧١١ هـ توفي الملك المنصور ایلغازي ، فقام ولي عهده الملك العادل بمحاولة لاغتيال أخيه شمس الدين الصالح لما كان يعلم من هتته وأنه أحق بالملك منه =

ولم يشذ الأراتقة عن قاعدة الوراثة في الحكم إلا في عهد قطب الدين سقمان ، أمير آمد وحصن كيفا ، حيث أنه عهد بولاية العهد إلى مملوك له يدعى اياز . وعندما توفي قطب الدين عام (٥٩٧هـ = ١٢٠٠م) تسلم الحكم بعده مملوكه اياز واستمر فيه أياماً تمكن بعدها شقيق قطب الدين (ناصر الدين محمود بن محمد) من انتزاع الحكم منه ، ومن ثم القى القبض عليه واعتقله (٢٨)

أما الألقاب التي اتخذها حكام الأراتقة فقد تدرجوا فيها مستغلين الظروف السياسية المحيطة بهم فتسموا في البدء باسم الأمراء ثم الملوك (٢٩) ، وأول من تلقب منهم بالملك هو أرتق أرسلان عام (٦٠١هـ = ١٢٠٤م) حيث سمي نفسه الملك المنصور (٣٠) . ثم اتخذ حكام الأراتقة بعدئذ لقب السلطنة . وأول من تلقب منهم بذلك هو نجم الدين المنصور المتوفى عام (٧١٢هـ = ١٣١٢م) ثم أبناؤه من بعده (٣١) ، واستمروا على ذلك حتى سقوط إمارة ماردين عام (٨١٢هـ = ١٤٠٩م) ولكن ذلك لم يمنع من تمسكهم بلقب الملك وخاصة في الفترة الأخيرة كالمملك الظاهر مجد الدين عيسى (٣٢) . وكان من عاداتهم إضافة نعتين إلى اسمهم الأصلي مثل (المنصور نجم الدين ايلغازي والعاذل علاء الدين علي) ، ومن المرجح أنهم اقتبسوا ذلك من الأيوبيين والمماليك (٣٣).

= فعارضه كبار الأمراء في ذلك للمكانة الكبيرة التي كان يتمتع بها الصالح . ثم ما لبث العادل أن توفي بعد أيام ، ويقال أنه سم على يد أحد الأمراء ، فانتقل الملك إلى أخيه الصالح . انظر : الدواداري ، كنز الدرر ٩ / ٢٤١ - ٢٤٢ ، ابن حجر ، الدرر ٣ / ٢١٦ - ٢١٧ .

(٢٨) ابن الساعي ، الجامع للمختصر ٩ / ٥٣ .

(٢٩) غدا لقب الملك ، في العصر السلجوقي ، يطلق على الولاة الفرعيين بينما احتفظ رب الأسرة السلجوقية بلقب السلطان (مجلة بغداد ، ص ٢٦ ، عدد ٢٤ سنة ٩٦٥) .

(٣٠) ابن تغري بردي ، المنهل الصافي (القسم المخطوط ٢ / ٤٩٦) .

(٣١) القلقشندي ، صبح الأعشى ط ٢ ، ٤ / ٣١٦ ، ابن تغري بردي المنهل الصافي (القسم المنشور) حاشية ٣ ، ١ / ٢٢١ .

(٣٢) العيني ، الروض الزاهر ص ١٥ .

(٣٣) القلقشندي ، صبح الأعشى ط ٢ ، ٥ / ٤٨٨ . وانظر عن انتشار الألقاب لدى السلاجقة والذين أعقبوهم : (مجلة بغداد ص ٢٤ - ٢٨ ، عدد ٢٤ سنة ٩٦٥) .

ولا ريب أن السلطة الرئيسية في الحكم كانت بيد الأمير الارتقي ، وأنه كان يتمتع بنفس الصلاحيات التي كان يتمتع بها سلاطين وملوك وأمراء تلك الفترة : كمنح الاقطاعات ، ومكافأة الأمراء والأجناد ، والقيادة العليا للجيش ، وتعيين كبار موظفي الدولة وعزلهم وتأديبهم ، والنظر في المظالم أحياناً ، ومقابلة بعض ذوي الحاجات من الأهالي ، وتحديد سياسة الإمارة (٣٤) أما بقية الاختصاصات والأعمال فكانت تقع على عاتق الجهاز الإداري المكلف بتسيير شؤون الإمارة الادارية والعسكرية والمالية .

يقف الوزير على رأس الجهاز الإداري لدى الأراتقة ، وكان يتمتع بصلاحيات واسعة في العهود الأولى من حكمهم ، وربما كان الأراتقة متأثرين في ذلك بالنظام السلجوقي الذي كان يعطي للوزير حق الاشراف على جميع الدواوين والمرافق المهمة في الدولة (٣٥) . وأول وزير تتطرق الروايات إلى ذكره هو أبو تمام بن عبدون الذي رافق ايلغازي لدى توجهه إلى أرمينية لقتال الكرج عام (٥١٤هـ = ١١٢٠م) (٣٦) . ويشير ورود اسم الوزير في هذه الفترة المبكرة إلى أن الأراتقة اتخذوا الوزراء منذ فجر حياتهم السياسية . ثم نورد الروايات ، بعد ذلك ، اسم عبد الملك الذي استوزره حسام الدين تمرتاس عام (٥١٨هـ = ١١٢٤م) ، وقد استمر هذا في منصبه حتى عام (٥٢٧هـ = ١١٣٢م) حيث توفي . وكان يقوم بتعيين بعض كبار الموظفين كالشحنة (المحافظ) والمشرف على الوقف ، كما قام بمصادرة بعض كبار المسؤولين (٣٧) ، مما يشير إلى سعة الصلاحيات التي كان الوزير الارتقي يتمتع بها . وفي العام التالي (٥٢٨ هـ) وصل إلى ماردين حبشي بن محمد بن حبشي قادماً من العراق (٣٨) ليدخل في خدمة تمرتاس

-
- (٣٤) انظر علي ابراهيم حسن ، الممالك البحرية ص ١٦٠ - ١٦٣ .
(٣٥) حسين أمين ، نظام الحكم في العصر السلجوقي (مجلة سومر ، مجلد ٢٠ سنة ١٩٦٤) .
(٣٦) الفارقي ، تاريخ آمد (المخطوطة ورقة ١٠٣ آ - ١٠٤ آ) .
(٣٧) الفارقي ، (المخطوطة ١٠٩ آ ب) .
(٣٨) كان حبشي قد خدم الياغسياني أمير حماه ، ويظهر أنه لم يقيم بواجبه على الوجه المطلوب فقبض عليه الياغسياني وعاقبه ، فانهزم وتنقل في البلاد إلى أن =

الذي ولاه الوزارة ومنحه سلطات واسعة «فبلغ من الدولة ما لم يبلغه غيره وتحكم أو في تحكم» (٣٩) ، وتوجه إلى ميافارقين في مطلع العام التالي « فعمل هناك حساب أرباب الأعمال والكتاب ، وسلك بهم أعسف الطرق والخسف والقهر » وما أن وصل إلى هناك حتى أنهزم المستوفي المؤيد أبو الحسن عائداً إلى الجزيرة فقبض حبشي على شقيقه أبي سعيد وكان مستوفياً هو الآخر ، وعلى ابنه ، وصادر أموالهما ، فبقي الناصح في الاعتقال حتى وفاته ، وقام حبشي بتولية العميد أبو طاهر بن المحتسب مكانه ، وكان هذا معتقلاً طيلة ست سنوات فأطلقه حبشي (٤٠) . وفي عام (٥٣١هـ - ١١٣٦م) توجه حبشي إلى ميافارقين ثانية وصادر أهلها « وجرى عليهم منه مالا يوصف (٤١) وفي عام (٥٣٥هـ - ١١٤٠م) لعب حبشي دوراً مهماً في حماية ميافارقين من الخطر الذي دهمها لدى مهاجمة داود الأرتقي أمير حصن كيفا لها ، وكان حبشي آنذاك مقيماً بها فقام هو والحاجب يوسف بن ينال والي المدينة ، «بتدبير الناس وسياسة البلد» (٤٢) ويظهر أن العلاقات ساءت ، بعد ذلك ، بينه وبين حسام الدين تمرناش بسبب طغيانه واستغلال منصبه للكسب الشخصي . ولكن تمرناش لم يستطع أن يقدم على خطوة جريئة ضده ، إلى أن استغل فرصة تغيبه عن ماردین عام (٥٣٦هـ - ١١٤١م) على رأس وفد لمفاوضة زنكي في الموصل ، فأطلق سراح المؤيد أبي الحسن الذي كان حبشي قد أعقله منذ عام (٥٣٤هـ - ١١٣٩م) وعينه حسام الدين تمرناش في الاستيفاء ورد إليه جميع الأمور (٤٣) . ويظهر أن هذه الخطوة التي اتخذها حسام الدين استغلت حبشي - وهو في الموصل - فاتفق مع زنكي - سراً - على

=== انتهى به المطاف في ماردین (الفارقي ، تاريخ آمد ، مخطوطة ١٠٩ب - ١١٠آ) .

(٣٩) الفارقي ، تاريخ آمد (المخطوطة ١١٠آ) .

(٤٠) الفارقي تاريخ آمد ، ورقة ١١٠آ ونقل عنه ابن شداد ، الأعلام ، ورقة ١٠٣آب .

(٤١) الفارقي ، المصدر السابق ، ورقة ١٢١آ .

(٤٢) ابن شداد ، الأعلام ، ورقة ١٠٣ب ١٠٤آ .

(٤٣) الفارقي ، تاريخ آمد ، ورقة ١٢٢ب - ١٢٣آ .

تسليمه ميفارقين ، ولكن المؤامرة أكتشفت ، عندما حاصر زنكي المدينة عام (٥٣٨هـ - ١١٤٣م) وكان حبشي مقيماً بها آنذاك ، فدخل على خيمته ليلاً اثنان من كبار مسؤولي المدينة وهما مؤمل الشاقصي ومحمد بن أبي المكارم وقتلاه واتجها برأسه إلى ماردين (٤٤) .

وتشير الروايات السابقة إلى مدى ما كان يتمتع به الوزير الارتقي من صلاحيات إدارية وسياسية كما كانت الحال في السابق ، حيث كان يقوم بفرض وتقدير الضرائب على أرباب الأعمال والكتاب ، ويصدر كبار الموظفين ، ويعزلهم ويوليهم ويرأس الوفود للمفاوضة ويشارك في تنظيم الدفاع عن المواقع التي يتهدها الخطر . ولكن هذا التضخم في الصلاحيات التي يمارسها الوزير حداً من سلطة الأمير الارتقي نفسه ، بحيث لم نعد نرى بعد حبشي وزيراً للارائقة تمتع بهذه الصلاحيات . وقد وصل إلى ماردين في العام الذي تلا مقتل حبشي الأمير ابراهيم بن منقذ المصري فولاه حسام الدين الوزارة (٤٥) ويظهر أن هذا حاول استغلال منصبه كسلفه فاعتقله حسام الدين عام (٥٤٠هـ = ١١٤٥م) قبل أن يتمكن من منصبه ولكنه استطاع أن يهرب من السجن بتدبير من بعض أفراد الحاشية الارتقية ومن ثم غادر ماردين سرّاً ، فلما علم حسام الدين بذلك أرسل فرسانه في طلبه فتمكنوا من القبض عليه وحملوه إلى حسام الدين فأطلقه دون عقاب (٤٦) .

ولم تشر المصادر إلى الوزير الذي أعقب ابراهيم بن منقذ طيلة خمس سنوات من هذا الحادث ، وتقفز إلى عام (٥٤٥هـ = ١١٥٠م) حيث يشير الفارقي إلى أن حسام الدين أستوزر خلاله زين الدين أسعد بن عبد الخالق ، شقيق المؤيد الذي كان وزيراً للبرسقي حاكم الموصل (٥١٥ - ٥٢٠هـ = ١١٢١ - ١١٢٦م) (٤٧) ، ولكن هذا لم يستمر في منصبه سوى عام واحد حيث

(٤٤) ابن شداد ، الأعلام ، ورقة ١٠٣ ب - ١٠٤ آ .

(٤٥) الفارقي ، تاريخ آمد ورقة ١٢٤ آ .

(٤٦) المصدر السابق ، ورقة ١٢٥ آ .

(٤٧) المصدر السابق ، ورقة ١٣٤ ب .

اغتيال في العام التالي (٥٤٦ هـ = ١١٥١ م) بتدبير من حكام آمد . «وبقي حسام الدين بعد قتل زين الدين بغير وزير واكتفى بالاجل مؤيد الدين - الذي كان يعمل في الإشراف على الديوان - وأغناه عن جميع من خدمه» (٤٨) ويظهر أن حسام الدين أراد أن يتخلص من المشاكل التي جرّها عليه معظم وزرائه ، فقرر أن يبقى بلا وزير ، وأن يعتمد على بعض كبار موظفيه لإنجاز ما كان يقوم به الوزراء من مهام رسمية .

وطيلة الفترة التي أعقبت وفاة حسام الدين (٥٤٧ هـ = ١١٥٢ م) وحتى سقوط آخر إمارة آرتقية في ماردن عام (٨١٢ هـ = ١٤٠٩ م) ، لم تقدم المصادر روايات متكاملة ومتتابعة عن الأشخاص الذين استوزروا من قبل الاراتقة ، وطبيعة الأعمال التي كانوا يمارسونها . ففيما عدا تاريخ الفارقي ، وابن شداد الذي نقل عنه ، لانجد أي مصدر يهتم بالأمور الإدارية للاراتقة بالمقدار الذي نجده لدى الفارقي ، لذا فإن الفترة الطويلة التي أعقبت تاريخ الفارقي لاتتخللها سوى روايات قليلة ومتباعدة تشير إلى بعض النواحي الإدارية . ففي عام (٥٨١ هـ = ١١٨٥ م) ترد إشارة إلى مقتل قوام الدين عبدالله بن سماقة وزير نور الدين محمد بن قرا أرسلان أمير آمد وحصن كيفا ، حيث آحتال عليه ممالك الأمير المذكور فاستدعوه من الديوان الذي كان يجتمع فيه بكبار رجال الدولة وقالوا له : إن الملك يطلبك ، وما أن انفرد في أحد الدهاليز حتى أنقضوا عليه وقتلوه (٤٩) ويظهر أنه حاول أن يتجاوز حدود سلطته ، أو أنه قتل بتحريض من قبل بعض منافسيه ، ومن المرجح أن ممارسته السلطة الفعلية باسم سيده هو الذي ألّبه عليه ودفعه إلى قتله (٥٠) .

وترد في عام (٦٥٢ هـ = ١٢٥٤ م) إشارة إلى وفاة أحمد بن حلوان ، نجم الدين المعروف بابن العالمة ، وإنه كان قد استوزر من قبل المسعود أمير آمد

(٤٨) الفارقي ، المصدر السابق ، ورقة ١٣٥ ب - ١٣٦ آ .

(٤٩) ابوشامة ، الروضتين ٢ / ٦٧ ، ابن شاهنشاه ، مضمار الحقائق (مخطوطة ٣٠١ - ٣٠٢)

(٥٠) الكامل ١١ / ٢٠٩ ، أبو الفدا ، المختصر ٣ / ٧٣ ، ابن الوردي ، تنمة ، ٢ / ٩٤ .

وحصن كيفا فترة من الزمن ، بعد أن خدمه وحظي عنده بما كان يتمتع به من مهارات في العلوم والآداب ، ثم ما لبث الملك المسعود أن نقم عليه وصادر جميع ممتلكاته فاضطر إلى مغادرة آمد إلى دمشق حيث توفي هناك (٥١) . وفي عام (٦٨١ هـ = ١٢٨٢ م) ترد اشارة إلى اشتراك صاحب شمس الدين بن شرف الدين التتي ، وزير صاحب ماردين ، في الوفد الذي أرسله السلطان أحمد ابن هولاكو ، سلطان المغول ، لمفاوضة المماليك في مصر ، وانتهى الأمر باعتقالهم في دمشق ثم الإفراج عنهم فيما عدا ابن التتي « ونفرين أو ثلاثة قيل أن صاحب ماردين أشار بابقائهم لأمر نقمه عليهم » (٥٢) . وكان ابن التتي فاضلاً مشاركاً في علوم النحو واللغة والحديث ، وروى عنه عدد من العلماء (٥٣) ولكنه لم ينج ، كمعظم زملائه من وزراء بني أرتق ، من التنكيل والإضطهاد . وبعد فترة ليست بالطويلة (٦٩٨ هـ = ١٢٩٨ م) قام نجم الدين ايلغازي ، أمير ماردين ، بقتل وزيره المعروف بابن المرأة لدى اكتشافه بأنه كان يتآمر على قتله وتنصيب أحد إخوته مكانه (٥٤) . ويتطرق ابن بطوطة لذكر وزير ماردين في عهد زيارته لها (في حدود عام ٧٦٩ هـ = ١٣٦٧ م) وهو جمال الدين السنجاري الذي وزر للملك الصالح والذي يصفه بأنه « الإمام العالم وحيد الدهر وفريد العصر وإنه قرأ بتبريز — من بلاد فارس — وأدرك العلماء الكبار » (٥٥) ، مما يشير إلى أن الأراتقة كانوا يتوخون في وزراءهم العلم والثقافة . ومن ثم ترد الإشارة الأخيرة إلى وزراء الأراتقة على لسان ابن الفرات حيث يذكر أنه في العاشر من المحرم عام (٧٩٦ هـ = ١٣٩٣ م) حضر إلى القاهرة الحاج محمد وزير صاحب ماردين لاطلاع السلطان على آخر تحركات تيمورلنك (٥٦) مما يشير إلى أن الوزير الأرتقي كان يتمتع حتى الفترات

(٥١) اليونيني ، ذيل مرآة الزمان ١ / ٩٢ - ٩٥ .

(٥٢) المصدر السابق ٤ / ٢١٧ - ٢١٨ .

(٥٣) ابن حجر ، الدرر الكامنة ٣ / ٣٨٦ .

(٥٤) ابن الفوطي ، الحوادث الجامعة ص ٤٩٩ - ٥٠٠ .

(٥٥) رحلة ١ / ١٨٣ .

(٥٦) تاريخ ابن الفرات ٩ / ٣٦١ .

المتأخرة ، ببعض الصلاحيات في تسير شؤون الإمارة وفي نشاطها الخارجي .
وليس الولاية بأكثر حظاً من الوزراء فيما ورد عن أسمائهم وحدود سلطتهم
ففيما عدا ما قدمه الفارقي (ونقله عنه ابن شداد) وبخاصة قائمة نواب (أو
ولاية) حسام الدين تمرناش في ميفارقين فإن المصادر الأخرى لاتكاد تذكر
شيئاً عن الموضوع . وأول وال يرد ذكره لدى الأرائقة هو ابن ايلغازي ، الذي
نجهل اسمه ، والذي ولاه أبوه على نصيبين لدى استيلائه عليها عام (٥٠٠ هـ =
١١٠٦ م) (٥٧) ، وبلاق بن اسحق والي ايلغازي على الأثارب القريبة من حلب
والذي لعب دوراً مهماً ضد الصليبيين (٥٨) ، ثم يرد بعد ذلك اسم الحاجب
غزغلي الذي كان والياً على ميفارقين في عهد ايلغازي ، وقد لعب هذا الوالي
دوراً في مساعدة شمس الدولة سليمان بن ايلغازي في الاستيلاء على ميفارقين
وتشكيل إمارة جديدة هناك ، دون حدوث أي اشتباك (٥٩) . ويرد بعد ذلك
اسم الحاجب يونس الدنيسري الذي ولاه حسام الدين تمرناش على دارا لدى
استيلائه عليها في ذي الحجة من عام (٥٤٤ هـ = ١١٥٠ م) (٦٠) . ومن ثم يقدم
الفارقي قائمة لأبأس بها عن ولاية (نواب) حسام الدين تمرناش على ميفارقين
وهم : الحاجب أبو بكر بن خمرناش الحاج (عزل) ، بيرم بن خمرناش الحاج
(عزل) عثمان بن خمرناش الحاج (عزل) ، بيرم ، ثانية ، (عزل) الحاجب
عبدالكريم بن علي (عزل) ، الحاجب يوسف ينال (عزل) ، قزغلي (توفي) ،
الحاجب يرناقش الحسامي (عزل) ، يوسف ينال ، ثانية وبقي حتى عام (٥٣٩ هـ
= ١١٤٤ م) حيث توفي فولي بعده ناصر الدولة صندل في ذي القعدة ، وبقي
في الولاية إلى ربيع الآخر سنة (٥٤٢ هـ = ١١٤٧ م) وعزل ، وعين اسر سلالر

(٥٧) ابن شداد ، الأعلام ، ورقة ٣٩ أ .

(٥٨) ابن العديم ، زبدة الحلب ٢ / ١٩٤ .

(٥٩) الفارقي ، تاريخ آمد ، ورقة ١٠٥ أ - ١٠٥ ب ونقل عنه ابن شداد ، الأعلام ، ورقة

١٠٢ ب وقد حور الناسخ اسم غزغلي فجعله كيغلي .

(٦٠) الفارقي ، المصدر السابق ، ورقة ١٣٢ أ .

حتى وفاته في ربيع الآخر سنة (٥٤٣ هـ = ١١٤٨ م) ومن ثم استقل ينال بالولاية واستمر فيها حتى وفاة حسام الدين تمر تاش عام (٥٤٧ هـ = ١١٥٢ م) (٦١).

ويلاحظ من الاطلاع على هذه القائمة أن ولاية الأراتقة كانوا ، كوزرائهم لا يستمرون في مناصبهم طويلاً ، إذ كانوا معرضين للعزل ، وهكذا فإن معظم الولاة الذين حكموا ميفارقين عزلوا قبل أن تمضي على توليتهم فترة طويلة ، ولذا تعاقب على حكم هذه المدينة اثنا عشر والياً في فترة لا تزيد على ثلاثين عاماً . وربما كان هذا هو السبب الذي لفت انتباه الفارقي فقدم هذه القائمة واغفل ذكر ولاية المواقع الأخرى . ويلاحظ أن معظم هؤلاء الولاة ، الذين وردوا في القائمة ، كانوا يلقبون بالحاجب وهذا يشير إلى أحد احتمالين : إما أن يكون هؤلاء قد اشغلوا فعلاً وظيفة الحجابة للأراتقة قبل توليهم ميفارقين وإنهم ولوا بعدئذ على هذه المدينة تقديرًا لخدمتهم وهو المرجح ، أو أن التقاليد الرسمية كانت تقتضي تسمية كل وال باسم الحاجب (فلان ...) .

ويذكر القلقشندي أن من ضمن مهام ولاية الأراتقة تلقي المكاتبات من الخارج ، حيث كانت توجه اليهم بعض المكاتبات من نواب الممالك في دمشق وحلب (٦٢) ولا نعرف ، بعد ذلك ، شيئاً عن طبيعة المسؤوليات التي كلف ولادة الأراتقة القيام بها ، والجهاز الاقليمي الذي كان يعاونهم في شؤون الادارة وصلاحيه تعيين أعضائه ؟ . ولما كانت معظم المواقع (الولايات) الارتيقية ذات قلاع وحصون فالمرجح أن أهم أعمال أولئك الولاة كانت ، حسبما ذكر القلقشندي «حفظ تلك القلاع ، وعمارة مادعت الحاجة إلى عمارته منها ، وأخذ بقلوب من فيها ، وجمعهم على الطاعة بالاحسان اليهم (٦٣) ، وتحصينها بآلات الحصار وادخار آلات الحرب ومهماتهما ، والاعتناء بغلق

(٦١) المصدر السابق ، ورقة ١٣٧ ت - ١٣٨ ت ، ونقل عنه ابن شداد ، الأعلام ، ورقة ١٠٤ ب - ١٠٥ ت .

(٦٢) صبح الأعشى ، ط ٨٤٢ / ٢٢٥ ، ٢٢٩ .

(٦٣) انظر الفارقي ، تاريخ آمد (المخطوطة ١٣٨ آب) وابن شداد ، الأعلام (المخطوطة ١٠٥ آ)

أبواب القلعة وفتحها وتنفق أحوالها في كل صباح ومساء ، وإقامة الحرس وإدامة العسس ، وتعرف أحوال المجاورين لها من الأعداء ، والمطالعة بكل ما يتجدد لديه من الأخبار» (٦٤). هذا بالإضافة إلى مهمات الوالي المالية والعسكرية الأخرى كمساعدة الأمير الارتقي في عملياته الحربية بشكل مباشر ، أي بامداده بالجند والميرة ، أو غير مباشر ، كأن يقوم بتوسيع منطقة ولايته ، والدفاع عنها ضد هجمات الأعداء . ومن أبرز الأمثلة على ذلك ما قام به الحاجب يوسف والي ميفارقين عام (٥٣٥ هـ = ١١٤٠ م) عندما قام داود الارتقي ، أمير حصن كيفا ، بمهاجمة ميفارقين ، حيث أحسن الوالي «تدبير الناس وسياسة البلد» (٦٥) واستطاع بمساعدة بعض المسؤولين ، انقاذ المدينة من خطر محقق .

وهناك موظف على درجة كبيرة من الأهمية وهو نائب السلطنة في ماردين وقد استحدث الارتقة هذا المنصب في فترة متأخرة (٦٦) ويظهر انهم نقلوه عن المماليك في مصر والشام حيث كان نائب السلطنة هناك يتولى مهاماً خطيرة ، إذ كان يشترك مع السلطان في توزيع الاقطاعات ، وتعيين الموظفين ويعرض عليه كشفاً بأسماء الأشخاص الذين كان يجذب ترشيحهم لهذه المناصب فيقرها السلطان ، ولا يرفض تعيين أحد المرشحين الا في القليل النادر (٦٧) وكان نائب السلطنة في ماردين يتلقى المكاتبات الرسمية من نواب المماليك في دمشق وحلب (٦٨) ، ومن الابواب السلطانية في القاهرة (٦٩) وقد حدد المسؤولون في دواوين المماليك صيغة الكتب التي كانت ترسل إلى هؤلاء

(٦٤) صبح الأعشى ١١ / ٩٢ .

(٦٥) ابن شداد ، الأعلام (المخطوطة ١٠٣ ب - ١٠٤ آ) .

(٦٦) ابن الفرات ، تاريخ ٩ / ٤٥٣ .

(٦٧) المقرئزي ، خطط ٢ / ٢١٥ ، العمري ، التعريف ص ٩٢ - ٩٣ ، السبكي معيد النعم ص ٣٤ .

(٦٨) القلقشندي ، صبح الأعشى ط ٢ ، ٨ / ٢٢٥ ، ٢٢٩ .

(٦٩) المصدر السابق ٧ / ٢٦٩ .

ومن أعمال النائب كذلك توقيع المراسيم والمنشورات وتنفيذ القوانين (٧٠) والركوب على رأس فرق الجيش في المواكب الرسمية (٧١) كما أن ديوان الجيش يجتمع برئاسة (٧٢) ، ويكتبه نواب المدن الأخرى بصدد الأمور المتعلقة بنياباتهم (٧٣) . وهكذا كان النائب هو المتصرف في كل أمر حيث يراجع في الجيش والمال والجند والبريد ، وكل ذي وظيفة لا يتصرف إلا بأمره وهو الذي يرتب الوظائف (٧٤) ويذكر فان برشم أن نائب السلطنة كان على رأس الموظفين لدى الممالك (٧٥) ويظهر أن نائب السلطنة لدى الاراتقة كان يتمتع هو الآخر ، بصلاحيات واسعة فكان يمارس مهام الدفاع عن العاصمة وتحصينها ، وبلغ به الأمر أن نصب أحد سلاطين ماردين (٧٦) ويبدو أن عدداً من أهم صلاحيات الوزير الارتقي غدت ضمن اختصاصات نائب السلطنة الذي غدا المسؤول الأعلى في الامارة بعد الحاكم الارتقي ، ومما يؤكد هذا تدهور منصب الوزارة في الفترات الأخيرة من حكم الاراتقة وهي نفس الفترات التي بدأ يتردد فيها اسم نائب السلطنة .

اعتمد الاراتقة في ادراهم على موظف مركزي آخر يدعى والي القلعة (٧٧) والمرجح أن اختصاصاته كانت تشبه ، إلى حد كبير ، اختصاصات نائب القلعة لدى الممالك حيث كان هذا يقوم بالاشراف على فتح واغلاق باب القلعة المخصص لدخول الجند وخروجهم (٧٨) ويتفقد اسوار القلعة ومنافذها

(٧٠) المقرزي ، خطط ٢ / ٢١٤ ، العمري ، التعريف ص ٦٥ - ٦٦ .

(٧١) القلقشندي ، صبح الأعشى ٤ / ١٧ .

(٧٢) المصدر السابق ٤ / ١٦ ، المقرزي ، خطط ٢ / ٢١٤ .

(٧٣) المقرزي ، خطط ٢ / ٢١٥ .

(٧٤) نفسه .

(٧٥) علي ابراهيم حسن ، الممالك البحرية ص ٢١٥ .

(٧٦) ابن الفرات ، تاريخ ٩ / ٤٥٣ وانظر بشأن المهام الأخرى لنائب السلطنة لدى الممالك

القلقشندي ط ٢ ، ١١ / ١٤٨ ، السبكي ، معيد النعم ص ١٩ .

(٧٧) اليونيني ، ذيل مرآة الزمان ١ / ٤٥٧ - ٤٥٨ ، ابن شداد ، الأعلام (مخطوطة ١٣٨ آب)

(٧٨) القلقشندي ، صبح الأعشى ٤ / ٢٢ - ٢٣ .

ويعمل على اصلاحها ، ثم أصبح من اختصاصه الفصل فيما يقع بين العامة من الخصومات (٧٩) ، وهي أشبه بوظيفة الشرطة أو الانضباط العسكري في الوقت الحاضر ، وكان يتمتع باستقلال كبير عن النائب (٨٠) .

اعتمد الجهاز الاداري للارائقة على عدد آخر من الموظفين لا يقلون أهمية عن سبق ذكرهم ، إلا أن المصادر ، بما تقدمه من اشارات مقتضبة عنهم ، لاتساعد على اعطاء صورة واضحة المعالم عن طبيعة عملهم وأشهر هؤلاء ناظر الديوان حيث يذكر الفارقي انه تمت في عام (٥٢٧ هـ = ١١٣٢ م) تولية الناصح علي بن أحمد الآمدي على النظر في الديوان (٨١) وكان قبيل ذلك يقوم بمهام هذه الوظيفة في آمد ، إلا أن اصحابها قبضوا عليه وصادروه بثلاثين الف دينار فاتجه إلى ميفارقين وولي أولاً الاشراف على الوقف ومن ثم النظر بالديوان (٨٢) وكان هذا الاسم يطلق ، لدى الممالك بصورة عامة على المسؤول الاعلى للديوان سواء كان ديوان انشاء او بريد أو نظر (أي مالية) .. وكان يساعده في تسيير شؤون ديوانه عدد من الموظفين كالوكيل ومستوفي الدولة وعدد من صغار المستوفين (٨٣) كما كان يطلق بشكل خاص على المسؤول عن القضايا المالية «وهو مخاطب عن كل ما يتم في معاملته من خلل» (٨٤) وقد كانت مسؤولية الناصح من الصنف الأخير كما سيتضح من سياق الأحداث ، وكان يساعد الناظر الارتقي عدد من النظائر على الجهات المحلية (٨٥) .

(٧٩) علي ابراهيم حسن ، الممالك البحرية ص ٢٣١ عن الخالدي ، المقصد ص ٧ .

(٨٠) علي ابراهيم حسن ، المصدر السابق ص ٢٣١ وانظر العمري ، التعريف ص ٩٤ - ٩٦ ، ١٤٨ - ١٤٩ .

(٨١) ابن شداد ، الأعلام ، (مخطوطة ١٠٣ آ ب) .

(٨٢) الفارقي ، تاريخ آمد (مخطوطة ١٠٩ آ) .

(٨٣) علي ابراهيم حسن ، الممالك البحرية ص ٢١٣ .

(٨٤) ابن مماتي ، قوانين الدواوين ص ٢٩٨ .

(٨٥) ابن حجر ، الدرر ٣/ ٢٦٤ - ٢٦٥ .

وفي عام (٥٢٨ هـ = ١١٣٣ م) وصل إلى ميفارقين المؤيد أبو الحسن بن محمد من جزيرة ابن عمر فرتب في الاستيفاء مع أخيه الناصح (٨٦) ، «وكان قد ولي الديوان والاستيفاء في ميفارقين عام (٥١٠ هـ = ١١١٦ م) ، قبيل استيلاء الاراتقة عليها » (٨٧) . ووظيفة الاستيفاء من الوظائف المهمة التي عرفت لدى الدولة السلجوقية . وكان المستوفي يلي الوزير في الأهمية ، وكان من واجبه الاشراف على حسابات الدولة وتدقيقها وضبط الأموال المتعلقة بالجيش وإدارة ديوان الاستيفاء (٨٨) . هذا وقد اعتقل الناصح ، ناظر الديوان ، عام (٥٢٩ هـ = ١١٣٤ م) أي بعد تعيينه بمدة قصيرة على يد حبشي بن محمد وزير الاراتقة (٨٩) ، وولي مكانه أبو طاهر بن المحتسب الذي كان معتقلاً آنذاك (٩٠) ، واضطر المؤيد ، أخو الناصح ، إلى التخلي عن وظيفته هو الآخر والفرار إلى جزيرة ابن عمر تخلصاً من بطش حبشي (٩١) وهكذا يشير إلى السلطة الواسعة التي كان الوزير الارتقي يمارسها تجاه كبار الموظفين ويظهر أن العلاقات ساءت بين أبي طاهر وحبشي فقبض عليه هذا واعتقله عام (٥٣٤ هـ = ١١٣٩ م) ، فلما ذهب حبشي إلى الموصل عام (٥٣٦ هـ = ١١٤١ م) في مهمة رسمية ، قام حسام الدين تمرتاس باطلاق سراحه وإعادة ثانية إلى الاستيفاء ورد إليه جميع الأمور (٩٢) وقد استمر هذا في منصبه إلى ما بعد عام (٥٣٩ هـ = ١١٤٤ م) (٩٣) . وفي عام (٥٤٥ هـ = ١١٥٠ م) قام حسام الدين بتعيين المؤيد والمهذب في الديوان على حالهما (٩٤) ويظهر أنهما مارسا هذه الوظيفة قبل ذلك ، والراجع أن المؤيد المذكور هو الاجل أبو منصور الذي ورد ذكره لدى توليته الديوان مجدداً من قبل البي بن تمرتاش الذي

(٨٦) ابن شداد ، الأعلام (مخطوطة ١٠٣ آ ب) .

(٨٧) الفارقي ، تاريخ آمد ص ٢٨٣ ، ابن شداد ، الأعلام (مخطوطة ١٠١ آ ب) .

(٨٨) حسين أمين ، نظام الحكم في العصر السلجوقي (مجلة سومر ، مجلد ٢٠ سنة ١٩٦٤)

(٨٩) ابن شداد ، الأعلام (مخطوطة ١٠٣ آ ب) .

(٩٠) الفارقي (مخطوطة ١١٠ آ) ، ابن شداد (مخطوطة ١٠٣ آ ب) .

(٩١) الفارقي (مخطوطة ١١٠ آ) .

(٩٢) المصدر السابق ١٢٢ ب - ١٢٢ آ .

(٩٣) المصدر السابق ١٢٤ ب .

(٩٤) المصدر السابق ١٣٤ ب .

أعقب أباه على حكم امارة ماردين عام (٥٤٧ هـ = ١١٥٢ م) كما قام الي بتعيين المهذب في الاشراف (٩٥) والراجح أن الاراتقة نقلوا وظيفة الاشراف هذه عن السلاجقة حيث كانت تعد من الوظائف المهمة لديهم ولها ديوان خاص يقوم المشرف بإدارته ، وهو يعني بالاشراف على ضبط الحسابات والصادرات والواردات والموازنة بينهما ، وهو في الحقيقة مكمل لديوان الاستيفاء ومثل المشرف كمثل المستوفي يستطيع أن ينب عنه في كل ولاية نائباً (٩٦) ، وهكذا صرنا نجد لدى الاراتقة عدداً من المشرفين على الدواوين المحلية (٩٧) ونظراً لما بين المستوفي والمشرف من علاقة يكون المستوفي مراقباً لديوان الاشراف (٩٨) . وهذا ما يفسر الرواية التي أوردها الفارقي حول قيام الي بتعيين موظف ثالث يدعى أبا الفتح محمد بن أحمد ليساعد المهذب والمؤيد في أعمال الديوان (٩٩) .

وهناك فضلاً عن الوظائف السالفة ، اشارات إلى وظائف أخرى في جهاز الاراتقة الاداري كموقع السلطنة في ماردين (١٠٠) ، وكان يقوم بكتابة الأوامر (١٠١) ، والحاجب (١٠٢) ، الذي كان يقوم بالأعمال المعهودة للحجاب (١٠٣) وكاتب الانشاء (١٠٤) . أما الاستادارية والخدام فيظهر أنهم كانوا يعملون سوية مع الحجاب في قضايا التشريفات والوفود وتنظيم أمور القصر وتلقي مكاتبات أحياناً (١٠٥) .

- (٩٥) الفارقي ، تاريخ آمد (مخطوطة ١٣٩ آ) .
 (٩٦) حسين أمين ، نظام الحكم في العصر السلجوقي ، مجلة سومر ، مجلد ٢٠ سنة ١٩٦٤ .
 (٩٧) اليونيني ، ذيل مرآة الزمان ١ / ٤١٣ .
 (٩٨) حسين أمين ، المصدر السابق .
 (٩٩) الفارقي (مخطوطة ١٣٩ آ) .
 (١٠٠) ابن حجر ، الدرر ١ / ٤٠٥ .
 (١٠١) السبكي ، معيد النعم ص ٢٤ - ٢٥ .
 (١٠٢) الفارقي (، مخطوطة ١٣٩ آ) .
 (١٠٣) انظر السبكي ، معيد النعم ص ٣٠ - ٣١ .
 (١٠٤) اليونيني ، ذيل مرآة الزمان ١ / ٤١٢ - ٤١٣ ، الكتبي ، فوات الوفيات ٢ / ١٩٣ .
 (١٠٥) انظر القلقشندي ، صبح الأعشى ط ٢ ، ٧ / ٢٦٧ - ٢٦٩ ، ٨ / ٢٢٥ ، ٢٢٩ .

ولعب المحتسب دوراً مهماً في حكومات الأراتقة . وقد عين هؤلاء على كل بلد أحد المحتسبين (١٠٦) ، وكان المحتسب يقوم بدور هام في السيطرة على الأمن الداخلي « وتسكين الناس » في فترات الاضطراب ، أو عند وفاة الأمير ، فعندما توفي حسام الدين تمرتاش عام (٥٤٧ هـ = ١١٥٢ م) وانتشر الخبر لدى أهالي ميفارقين ، اسرع المحتسب بالركوب وتوجه اليهم وسكنهم بحيث اطمأنوا وطابت نفوسهم (١٠٧) . هذا فضلاً عن قيام المحتسب بالمهام المعتادة التي كان يضطلع بها المحتسبون في تلك الفترة ، في مختلف أنحاء العالم الإسلامي ، كالنظر في الأمور المتعلقة بالنظام العام ، والجنيات التي تستدعي السرعة في الفصل ، والمحافظة على الآداب العامة ، ومراعاة تطبيق أحكام الشرع ، والإشراف على نظام الأسواق والمؤسسات التي تحتاج إلى إعمار وإصلاح (١٠٨) وكان للمحتسب نواب يطوفون في الأسواق لتنفيذ تعليماته (١٠٩) .

وفي حلب اعتمد الأراتقة في إدارتهم على النظم المعمول بها سابقاً ، ولم يحاولوا أن يجروا عليها تغييراً أساسياً ، فالحاكم الأعلى هناك هو نائب الأمير الأرتقي الذي ينتمي إلى العائلة الأرتقية ، ويساعده في الإدارة مجموعة من الموظفين الذين عرفتهم حلب منذ فترة ليست بالقصيرة ، كرئيس الأحداث الذي كان يمارس سلطة فعلية ، ولذا كان معرضاً أكثر من غيره للعزل والتنكيل على أيدي الأراتقة (١١٠) والأحداث هم جماعات مسلحة من سكان المدينة ، ازداد شأنهم ، في بلاد الشام ، في مستهل القرن السادس الهجري (الثاني عشر الميلادي) ، وأصبحت لهم السيطرة على الحياة في دمشق ، وصار لهم رئيس

(١٠٦) ابن العماد ، شذرات الذهب ٥ / ١٢٥ .

(١٠٧) الفارقي ، تاريخ آمد ورقة ١٣٨ آ - ١٣٨ ب .

(١٠٨) المقرئزي ، خطط ١ / ٤٦٤ ، مقدمة ابن خلدون ص ٢٢٥ - ٢٢٦ .

(١٠٩) علي ابراهيم حسن ، الممالك البحرية ص ٣٠٤ - ٣٠٥ وانظر القلقشندي ، صبح الأعشى

ط ٢ ، ٣٧ / ٤ ، ١٩٣ ، ١١ / ٦٨ - ٧١ ، ٩٦ - ٩٧ ، ٢٠٩ - ٢١٦ ، العمري

التعريف ص ١٢٤ - ١٢٦ ، السبكي ، معيد النعم ص ٤٩ - ٥٠ .

(١١٠) ابن العديم ، زبدة الحلب ٢ / ١٨٦ - ١٨٧ ، ١٩٨ - ١٩٩ ، ٢٠٢ - ٢٠٣ - ٢١٧

٢٢٠ - ٢٢١ ، ابن الفرات ، تاريخ (مخطوطة ٢ / ٨٣ ، ٨٥) .

الأحداث أو رئيس البلد ، ويقر والي المدينة اختياره ، وقد قلدت حلب أختها دمشق في ذلك وصارت رئاسة الأحداث فيها في عائلة (بني بديع) الذين قوي نفوذهم في حلب (١١١) .

وهناك والي القلعة (١١٢) ، الذي يقوم بالمهام التي سلف ذكرها لدى الكلام عن دور هذا الموظف في ديار بكر ووالي البلد (١١٣) ، الذي كان يرجح قيامه بنفس مهام الوالي المركزي لدى الأيوبيين والمماليك فيما بعد ، حيث كانت مهمته « الإستعلام عن مجددات ولايته من قتل أو حريق كبير (١١٤) وهو الذي ينفذ الأحكام و يقيم الحدود ويتعقب المفسدين ومثيري الفتن ومدمني الخمر . ومن اختصاصه أيضاً مراقبة أبواب المدينة ، والطواف بأحياء التجارة والمال » (١١٥) ، أي أن مهمته أشبه بمهمة البلدية والشرطة في الوقت الحاضر وبالرغم من ذلك فقد مارس كل من والي القلعة ووالي البلد الظلم والمصادرة وسلطا الجند والأتراك على مصادرة الناس بحيث أنهم استصفوا أموال جماعة من الأكابر والصدور ، مستغلين في ذلك الإضطرابات والقلق الذي ساد حلب خلال الحصار الصليبي لها (١١٦) . وكان يطلق على والي البلد ، أحياناً ، اسم الشحنة (١١٧) أي حاكم البلد أو صاحب الشرطة أو الأمير المشرف على حراسة المدينة (١١٨) لما بين الوظيفتين من تشابه واضح في الاختصاصات ،

C. Cahen, *Mouvements Populaires*, pp. 11-16. (١١١)

ابن العديم ، زبدة الحلب ٢ / ٦٨ - ٦٩ ، العريني ، الحروب الصليبية ١ / ٢٤ - ٢٥

(١١٢) ابن العديم ، زبدة الحلب ١٢ / ٢٢٠ - ٢٢١ ، ٢٣٠ ، ابن الفرات ، تاريخ (مخطوطة ٨٥ / ٢) .

(١١٣) ابن العديم ، زبدة الحلب ٢ / ٢٣٠ .

(١١٤) القلقشندي ، صبح الأعشى ٤ / ٦٠ .

(١١٥) علي ابراهيم حسن ، المماليك البحرية ص ٢٣٠ .

(١١٦) ابن العديم ، زبدة الحلب ٢ / ٢٣٠ ، بغية الطلب ٤ / ٢٧٧ .

(١١٧) ابن العديم ، زبدة الحلب ٢ / ٢٢٠ - ٢٢١ .

(١١٨) معجم دوزي (. Sup ، Dozy) ١ / ٧١٣ ، حاشية السلوك للمقرئ (٣) ، ٣ /

١ / ٩٧٩ وحاشية النجوم الزاهرة لابن تغري بردي (٢) ٥ / ٢٠١ عن القاموس الفارسي .

ومع ذلك فقد عين على حلب - أحياناً - شحنة خاصة لها (١١٩) دون أن يكون والياً للمدينة في نفس الوقت . وقد استغل هو الآخر منصبه لالينشر الأمن بل ليؤذي الناس ويكسب على حسابهم (١٢٠) .

ولم يسكت الاراتقة على ما كان يقوم به كبار موظفيهم في حلب من ظلم وإساءة فكانوا ينكلون بهم ويعزلونهم عن مناصبهم (١٢١) . كما اتخذ نواب الاراتقة في حلب الوزراء ليساعدوهم في الحكم ، وكان مصير هؤلاء - كرفاقهم في ديار بكر - هو العزل والتنكيل والمصادرة (١٢٢) .

وقد حظي القضاء ، وبعض المناصب المرتبطة به كالخطابة والافتاء ، لدى الاراتقة باهتمام كبير ، وأوردت المصادر عنه عدداً لا بأس به من الروايات ، حيث برزت أسماء عدد كبير من القضاة الذين انتمى بعضهم إلى عائلة بني نباة الشهيرة التي لعبت دوراً هاماً في مجال القضاء . وكان أول من تولى منصب القضاء من أفراد هذه العائلة هو أبو القاسم يحيى بن طاهر بن نباة الملقب بفخر القضاة ، وكان يعمل في الخطابة هو وآباؤه منذ فترة طويلة قبل قيام الامارات الارتقية ، واختير عام (٤٩٠ هـ = ١٠٩٦ م) للقضاء في ميفارقين وولي ولده القاضي علم الدين أبو الحسن على الخطابة في نفس العام (١٢٣) ومن ثم اعتمد الاراتقة عليهم فيما بعد كما سنرى .

وأول من ولي القضاء ، عند بدء حياة الاراتقة السياسية في القدس ، هو محمد بن موسى التركي البلاساغوني الحنفي ، وكان مطلعاً على علوم شتى ،

(١١٩) ابن العديم ، زبدة الحلب ٢ / ٢٠٠ ، ٢١٠ .

(١٢٠) المصدر السابق ٢ / ٢٠٢ .

(١٢١) المصدر السابق ٢ / ٢٠٠ - ٢٠١ ، ٢٠٢ - ٢٠٣ ، ابن الفرات ، تاريخ (مخطوطة ٢ / ٨٣ ، ٨٥) .

(١٢٢) المصدر السابق ٢ / ٢٠٩ - ٢١٠ ، ٢٢٠ - ٢٢١ ، العظيمي ، تاريخ ، ورقة ٢٠٠ ظ ، ابن الفرات ، تاريخ (مخطوطة ٢ / ٨٥) .

(١٢٣) الفارقي ، تاريخ آمد ، ص ٢٦٦ - ٢٦٧ .

ولكنه كان متعصباً للحنفية ، ويقال أن سيرته في القضاء كانت غير محمودة ،
مما دفع أهالي القدس إلى أن يشكوه إلى سقمان ابن ارتق فعزله ، ومن ثم
اتجه البلاساغوني إلى دمشق حيث تولى القضاء هناك وتوفي عام (٥٠٦ هـ =
١١١٢ م) (١٢٤) .

وفي ديار بكر تألق اسم عائلة بني نباتة . ففي عام (٥١٤ هـ = ١١٢٠ م) استولى
إيلغازي على نصيبين فسار إليه القاضي علم الدين أبو الحسن بن نباتة ، الذي
كان إيلغازي قد أقره على قضاء ميافارقين لدى استيلائه عليها عام
(٥١٢ هـ = ١١١٨ م) ، وجماعة من رجالات ميافارقين وهنأوه بفتحها ،
فخلع عليهم إيلغازي وأحسن اليهم وأعادهم (١٢٥) وعندما توجه لقتال
الكرج في العام التالي (٥١٤ هـ = ١١٢٠ م) استصحب معه القاضي علم الدين
وولده القاضي أبا الفتح الذي ولي قضاء ماردين إلى ما بعد منتصف القرن
السادس (١٢٦) وتشير حادثة استصحاب إيلغازي لأحد قضااته في تلك الغزوة
إلى احتمال اتخاذ الارتاقة لقضاة العسكر الذين عرفوا لدى المماليك ، وكانوا
يصحبون السلطان في أسفاره (١٢٧) ويقضون في العسكر ومن يتصل
به من الصنائع والعمال وغيرهم (١٢٨) . وفي عام (٥٣٩ هـ = ١١٤٤ م)
استدعى القاضي علم الدين بن نباتة من ميافارقين إلى ماردين ليتولى قضاءها
بعد عزل قاضيها مجد الدين داود بن السديد . وفي نفس العام ولي بهاء الدين

(١٢٤) سبط بن الجوزي ، مرآة الزمان ٨ / ٤٤ .

(١٢٥) الفارقي ، تاريخ آمد ، ورقة ١٠٢ آب ، ونقل عنه ابن شداد ، الأعلاق ، ورقة ١٠٢ آ .

(١٢٦) الفارقي ، ورقة ١٠٣ ب - ١٠٤ آ .

(١٢٧) القلقشندي ، صبح الأعشى ٤ / ٣٦ .

(١٢٨) علي إبراهيم حسن ، المماليك البحرية ص ٢٩٢ . وانظر القلقشندي ، صبح الأعشى ط ٢ ،

٤ / ٣٤ - ٣٦ ، ١٩٢ ، ١١ / ٩٦ ، ٢٠٤ - ٢٠٧ ، والعمرى ، التعريف ص ١٢٣

- ١٢٤ .

أبو طاهر خطابة ميفارقين نيابة عن عمه علم الدين ، وبعد يومين من ذلك ولي خطابة ماردين أيضاً (١٢٩) . وفي عام (٥٤٤ هـ = ١١٤٩ م) حدثت بعض الخلافات بين أفراد عائلة بني نباتة تمكن على اثرها أبو الفتح ضياء الدين بن نباتة أن يحصل على قضاء ماردين (١٣٠) ، وبعد منتصف القرن السادس الهجري تضاعف دور بني نباتة في القضاء ولم تعد المصادر تشير اليهم الا نادراً وبرز محلهم عدد من القضاة ينتمون إلى عوائل شتى ومن أشهرهم عبد السلام المقدسي المارديني الذي ولي قضاء ماردين في أواخر القرن السادس الهجري (١٣١) . والحكيم شمعون الخرتبرتي قاضي خرتبرت الذي بلغ الغاية في الخط العربي (١٣٢) . وعلي بن محمد بن النجار اليعنوي الفقيه الحنبلي الأديب الشاعر الذي سافر من بغداد إلى ديار بكر وولي قضاء آمد حتى وفاته عام (٦٠٩ هـ = ١٢١٢ م) (١٣٣) ويحيى بن سعيد بن محمد الربيعي الفقيه الشافعي وهو من أهل تكريت ، درس في بغداد والموصل وولي قضاء ماردين (١٣٤) وعندما استولى التتر على الجزيرة والشام غدا قضاء الأراتقة في ديار بكر تابعين لقاضي القضاة الذي عينه التتر على كل مناطق الشام والجزيرة والموصل والذي كان مركزه في دمشق ، حيث أصدر هولاكو في عام (٦٥٨ هـ =

(١٢٩) الفارقي ، تاريخ آمد ، ورقة ١٢٤ آ - ١٢٥ آ . وانظر بشأن الخطابة : القلقشندي ، صبح الأعشى ط ٢ ، ١١ / ٢٢٢ - ٢٢٥ ، العمري ، التعريف ص ١٢٦ - ١٢٧ . وكان الموظف الذي يتولى الخطابة لدى الأراتقة يقوم - أحياناً - بوظيفة الافتاء كذلك ، فضلاً عن القضاء ، لما بين هذه الوظائف من تشابه واستلزامها جميعاً ثقافة فقهية ولغوية . لذا كان الأراتقة يولونها لأولئك الذين تملسوا في هذه الثقافة (انظر ياقوت ، معجم الادباء ٢٠ / ١٨ - ١٩) .

(١٣٠) الفارقي ، تاريخ آمد ، ورقة ١٣٢ آ ب .
(١٣١) ابن العبري ، مختصر ص ٤١٧ ، اقفطي ، الحكماء ص ١٨٩ - ١٩٠ ويشير إلى أن والد عبد السلام وهو عبدالرحمن المقدسي كان قاضياً على ديمر .
(١٣٢) ابن العبري ، مختصر ص ٤٤٤ .
(١٣٣) ابن العماد ، شذرات الذهب ٣٧/٥ - ٣٨ .
(١٣٤) انسان العيون ، مجهول ص ١٦٩ .

١٢٥٩م) منشوراً يقضي بتعيين القاضي كمال الدين عمر بن بندار التفليسي الشافعي قاضياً لقضاة «الشام والموصل وماردين وميفارقين والأكراد .. الخ» (١٣٥). ولكن هذا النظام لم يستمر طويلاً إذ انتهى بمجرد زوال سيطرة التتر عن الشام ، فاستقل القضاء الارتقي من جديد وأصبح المسؤول الأعلى عنه قاضي قضاة يعينه الاراتقة .

ومن قضاة الاراتقة المشهورين ، خلال الفترة التي أعقبت السيطرة التترية مهذب الدين محمد بن علي الدنيسري ، قاضي قضاة ماردين منذ عام (٦٦٦ هـ = ١٢٦٧ م) وحتى عام (٧٢٠ هـ = ١٣٢٠ م) (١٣٦) ، وأبوه محمد بن سليمان بن علي الدنيسري الذي ولي قضاء ماردين طيلة خمس وثلاثين سنة وتوفي سنة (٦٦٦ هـ = ١٢٦٧ م) فعين ولده في منصبه (١٣٧) . وسليمان ابن داود بن عبد الحق الحنفي الذي اشتغل في الحديث والفقه وسافر إلى أماكن عديدة وولي القضاء ببغداد وماردين ، وتسم مناصب إدارية في دمشق ومصر وتوفي عام (٧٦١ هـ = ١٣٥٩ م) (١٣٨) . وبرهان الدين الموصللي قاضي قضاة ماردين في عهد الملك الصالح (٧٦٩ هـ = ١٣٦٧ م) وهو ينتسب إلى الشيخ الولي فتح الموصللي ويتصف بالدين والورع والفضل ، ويذكر ابن بطوطة أنه كان يجلس للأحكام بصحن مسجد خارج المدرسة ، كان يتعبد فيه ، فإذا رآه بعض من لا يعرفه ، ظنه بعض خدام القاضي وأعوانه (١٣٩) . والصدر أبو طاهر السمرقندي الذي تولى قضاء ماردين قبيل سقوطها (١٤٠) ، وهو آخر من وصلت إلينا أسماؤهم من قضاة الاراتقة .

كان القضاء لدى الاراتقة منظماً تنظيمياً دقيقاً ، وبخاصة في إمارة ماردين

-
- (١٣٥) أبو شامة ، ذيل الروضتين ص ٢٠٤ ، اليونيني ، ذيل مرآة الزمان ٦٤/٣ - ٦٥ ، المقرئزي ، السلوك ٤٢٤/١/٢ ، ابن العماد ، شذرات ٣٣٧/٥ - ٣٣٨ .
(١٣٦) ابن شداد ، الاعلاق ، ورقة ١٣٥ آ ، اليونيني ، ذيل مرآة الزمان ٣٤٢/١ .
(١٣٧) ابن شداد ، الاعلاق ، ورقة ١٣٥ آ ، اليونيني ، ذيل مرآة الزمان ٣٤٢/١ .
(١٣٨) ابن حجر ، الدرر الكامنة ١٤٩/٢ - ١٥١ .
(١٣٩) رحلة ابن بطوطة ١٨٣/١ .
(١٤٠) الطباخ ، تاريخ حلب ١٩٦/٥ - ١٩٩ .

فهناك قاضي القضاة وهو المسؤول الأعلى عن السلطة القضائية ، ومقره في العاصمة ماردين (١٤١) ويعين من قبل الأمير الارتقي مباشرة ، ويقوم هو بتعيين نوابه في البلاد التابعة للإمارة (١٤٢) وكان قاضي القضاة يتقاضى مرتباً كبيراً ، أو يقطع اقطاعاً يتناسب ومنصبه . (١٤٣) ولا ريب أن عمل قاضي القضاة لم يكن يقتصر على النظر في قضايا الأحوال الشخصية ، بل كان يمارس ، اسوة برفيقه في حكومات مصر والشام ، النظر في جميع القضايا المتعلقة بمهمته ، وامامة المسلمين في الصلاة ، والاشراف على دار الضرب (١٤٤) والنظر في الاوقاف والعمل على تنمية مواردها وصرفها في وجوهها واستلام أموال المواريث (١٤٥) . أما جلسات المحاكم فتعقد في المساجد أو في دور القضاة (١٤٦) .

وقد لعب القضاة لدى الأراتقة دوراً هاماً في السفارات السياسية فكانوا يشتركون أحياناً في الوفود الموجهة إلى إحدى الجهات للمفاوضة (١٤٧) . كما كانوا يسهمون في تقرير الصفة الشرعية لأمرء الأراتقة — أحياناً — لدى تولي أحدهم الحكم بعد موت سلفه (١٤٨) . وفي حلب لعب قاضي الأراتقة أبو الحسن محمد بن يحيى بن الحشاش دوراً هاماً في الصراع الذي نشب طيلة

(١٤١) ابن شداد ، الأعلام ، ورقة ١٣٥ ، انسان العيون ، مجهول ص ٢٧٧ - ٢٨٨ ،

اليونيني ، ذيل مرآة الزمان ٣٤٢/١ ، ابن بطوطة ، رحلة ١٨٣/١ .

(١٤٢) ابن حجر ، الدرر الكامنة ٢٩٠/٢ .

(١٤٣) انسان العيون ، مجهول ، ص ٢٧٧ - ٢٨٨ .

(١٤٤) القلقشندي ، صبح الأعشى ٣٤/٩ - ٣٥ ، ابن اياس ، بدائع الزهور ١٠١/١ .

(١٤٥) المقرئزي ، خطط ٩٢/٢ .

(١٤٦) أنظر : علي إبراهيم حسن ، الممالك البحرية ص ٢٨٨ - ٢٩٠ ، النويري ، نهاية

الارب (القسم المخطوط) ٢٩٩/٢٩ ، السيوطي ، حسن المحاضرة ١٠١/٢ ، ابن حجر

، رفع الاصر ص ١٤٩ .

(١٤٧) ابن شداد ، الأعلام ، ورقة ١٣٥ ، اليونيني ، ذيل مرآة الزمان ، ٣٤٢/١ - ٣٤٤

وأنظر ابن حجر ، الدرر الكامنة ٢٩٠/٢ .

(١٤٨) الفارقي ، تاريخ آمد ، ورقة ١٣٨ - ١٣٨ ب ، ابن شداد ، الأعلام ورقة ١٠٥ .

العقد الثاني من القرن السادس الهجري ، بين الصليبيين وأهالي حلب . وقد استطاع ، بما عرف عنه من مهارة سياسية وشجاعة نادرة ونشاط لايفتر ، وما كان يتمتع به من حب شديد من قبل أهالي حلب ، أن يصمد بها أمام هجمات الصليبيين المركزة . وكان يتمتع بصلاحيات القائد الأعلى للحرب والإدارة ، كما كان يقوم بالإشراف على الأمور العمرانية (١٤٩) .

وهكذا نجد أن الإدارة الأرتقية اعتمدت إلى حد كبير على النظم المعاصرة المعمول بها لدى السلاجقة والأيوبيين والمماليك ، فضلاً عن ارتكازها على الأسس الإدارية السائدة في المنطقة (ديار بكر وشمال الشام) في العقود التي سبقت قيام الإمارات الأرتقية . ولئن حدثت تغييرات بسيطة في تسمية بعض موظفي الأراتقة، إن وظائفهم بقيت ، في مهماتها الرئيسية ، تعمل وفق نفس النظم التي كانت تعمل بها الدول السالفة التي تأثرت الأراتقة بها في مؤسساتهم الإدارية . وهكذا فإن قيام الإمارات الأرتقية في ديار بكر لايشكل طفرة في نظمها الإدارية بقدر ما يشير إلى رغبة الأراتقة في توسيع الجهاز الإداري والإعتماد على مزيد من العناصر الكفوءة ، والإستفادة من كافة النظم السابقة والمعاصرة التي شهدتها الأراتقة والتي أخذت تتبلور وتتخذ شكلها النهائي في عهد المماليك .

الدكتور عماد الدين خليل

أستاذ مساعد - قسم التاريخ
كلية الآداب - جامعة الموصل

(١٤٩) ابن العديم ، زبدة الحلب ٢ / ١٨٥ - ١٨٦ ، ٢١٤ - ٢١٦ ، العظمي ، تاريخ ، ورقة ١٩٧ ظ ، ابن الشحنة ، المنتخب ص ٨٢ - ٨٣ .